

فهو فيها بالخيار . وَمَا مات عليه منها أُخْرِجَ من ثلثه .

(١٣١٢) وعن علي وأبي جعفر وأبي عبد الله عليهم السلام أنهم قالوا : من أوصى بوصية نُفِّذَتْ من ثلثه ، وإن أوصى بها ليهودي أو نصراني أو فيما أوصى به ، فإنه يُجْعَل فيه ، لقول الله تعالى^(١) : فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ، يعنون (ع)^(٢) إذا جَعَلَهَا فيما يجوز للحَيِّ المسلم أن يفعلَه ، فإن أوصى بها في غير ما يجوز ، لم يجز^(٣) .

(١٣١٣) وعن أبي عبد الله جعفر بن محمد (ع) أنه سُئِلَ عن رجل أوصى في حجٍّ فجعل وصيته ذلك في نَسَمَةٍ ، قال : يُغَرِّمُ الوصي مَا خالف فيه وَيُرَدُّ إلى ما أمر به الموصي .

(١٣١٤) وعنه (ع) أنه قال : أوصت فاطمة بنت أسد بن هاشم أم علي بن أبي طالب (ع) وقالت : يا رسول الله ! أَعْتِقْ خادى فلانة . فقال : أَمَا إِنَّكَ مَا قَدَّمْتِ من خيرٍ تَجِدِيهِ . فلما تَوَفَّيْتِ وقف رسولُ الله (صلى) على قبرها من قبل أن تُنْزَلَ فيه ، وقال : اصْبِرُوا . ثم نزل (صلى) فاضْطَجَعَ في لحدها ثم خرج ، وقال : أنزلوها ، إِنَّمَا فعلتُ ما فعلتُ ، أردتُ أن يوسِّعَ الله (ع ج) عليها ، فإنه لم ينفعني أحدٌ نفعها ونفع أبي طالب ، وقام بوصيتها ونفَّذَها على ما أوصت .

(١٣١٥) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه قال : مَنْ أوصى إلى رجلٍ فهو بالخيار في أن يَقْبَلَ الوصية أو يَرُدَّها إذا كان حاضراً ، فإن ردها بحضرة

(١) ١٨١/٢ .

(٢) س - يعني ع .

(٣) حش ي ، ز - مثل أن يقول خذوا من ثلثي خمرنا فأعطوها للفقراء لا يجوز بل ذلك لورثته .